جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم النفس وعلوم التربية
شعبة علوم التربية
السنة 3 ليسانس شعبة علوم التربية

محاضرة 11:

نماذج لتجارب دولية في مكافحة ظاهرة الفساد

مقدمة:

تسعى الدول بكل جهودها وامكانياتها المادية والقانونية والقيمة الى مكافحة ظاهرة الفساد التي تطال المجتمع ومؤسسات الدولة. فهي واعية أن الفساد يعيق عجلة التنمية وبالتالي تحقيق الرفاه والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي. وإذ ما توفرت الإرادة السياسية والوعي الجمعي الاجتماعي بضرورة مكافحة هذه الظاهرة، تقترب الجهود من تحقيق هذا الهدف. وقد كان ذلك لبعض الدول التي تفشى فيه الفساد وأتى على الاقتصاد فتركه حطاما وترك مخلفاته وآثاره السلبية على المجتمعات، حتى اتخذت هذه الدول قرار الوقوف في وجهه والتصدي له.

الأهداف السلوكية: عزيزي الطالب بعد نهاية دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

- التعرف على تجارب دولية في مكافحة الفساد.
- استنتاج مزايا وعيوب اليات مكافحة الفساد لهذه الدول

المكتسبات القبلية:

يفترض بالطالب ان تكون لديه معرفة سابقة بـ:

- اليات محاربة الفساد من منظور سياسي، تشريعي، قضائيـ اقتصادي

المحتوى التعليمي:

1- تجربة الهند
2- تجربة سنغافورة
3- تجربة ماليزيا
4- تجربة تركيا
5- تجربة الولايات المتحدة الامريكية
6- تجربة هونج كونج

1- التجربة الهندية في مكافحة الفساد:

بدأت الهند مبادرة الإصلاح لمكافحة الفساد عام (1999) حيث تشير منظمة الشفافية العالمية فان مؤشر الفساد (Corruption (CPI) (Perceptions Index في الهند بلغ (9،2) وفقا للتقرير الذي أجرته عام (2015). وتعدّ الهند من الدول التي قطعت شوطا طويلا في عملية الإصلاح ومكافحة الفساد. ولقد ساعد الهند في مبادرتها لمكافحة الفساد عدة عوامل داخلية وخارجية ولعلّ أبرزها:

أ- الرغبة القوية للشعب في التصدي للفساد ومكافحته القضاء والقضاء عليه. فقد عان من تدني مستوى المعيشة والفقر، إذ أن 25 % من الشعب الهندي يعيشون تحت خط الفقر، حسب إحصاءات عام (2002) هذه الرغبة القوية ولّدت لدى الشعب اتخاذ قرار المشاركة الإيجابية والجادة والوقوف الى جانب الحكومة ومساعدتها وعدم ترك هذه المهمة على عاتقها وحدها. فأصبح المجتمع المدني أكثر حرصا على الحصول على المعلومات والبيانات والمطالبة بالشفافية والمسائلة وشجع عليها وعلى تطبيق الحساب والعقاب لاسيما في ظل في التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم والذي يسهل تبادل المعلومات والحصول عليها. وتشير دراسة أجراها مركز البحوث الإعلامية (Center for Media Studies)على عدد من الهيئات الحكومية الهندية، أن (62%) من الشعب الهندي لديه قناعة أن الفساد هو ظاهرة حقيقية ومتجذرة في المجتمع ومؤسسات الدولة، وأنّ المواطنين يجدون أنفسهم مضطرين لدفع الرشوة للحصول على حقوقهم المشروعة في الخدمات التي توفرها الدولة.

ب- مطالبة الشعب الملحة الحكومة بوضع آليات جادة وفعالة للإصلاح في كل المجالات.

ج- الرغبة السياسية للدولة في القضاء على الممارسات البيروقراطية التي تفشت في مؤسسات الدولة وما تسببه من فساد.

وقد اعتمدت الهند في مكافحتها للفساد على استراتيجية ومراحل تمثلت في: فيما يلي:

أ – التعاون والشراكة بين المنظمات والهيئات الهندية مع منظمة الشفافة العالمية للقضاء على الفساد داخل البلاد وفي تعاملاتها مع الخارج، وذلك عن طريق تطبيق مجموعة من الأسس:

- خفض مستويات الفقر في البلاد.
- تحقيق مبدأ الشفافة في الاقتصاد.
- تحقيق التنمية المستدامة.
- تطبيق مبادئ الديمقراطية وتطبيق الحكم الراشد.
- تحقيق الأمن القومي.
- القضاء على البيروقراطية

ب – توقيع معاهدة مكافحة الفساد التي تُعرف "بمبادرة مكافحة الفساد لآسيا والمحيط الهادي". وَفْقا لهذه المعاهدة فإن كل دولة ضمن هذه المعاهدة مُلزمة بوضع خطّة عمل لمكافحة الفساد تتضمن:

- الآليات المستخدمة لمكافحة الفساد.
- إصلاح المجتمع المدني.
- الحدّ من انتشار الرشوة.
- تفعيل دور المجتمع المدني ومشاركته الفعالة لمكافحة الفساد.

ج – انضمام الهند لـ "نادي مدريد" الذي يهدف إلى تحسين الحكم في الدول، وتحقيق الشفافة لمكافحة الفساد.

د – تعاون الهند مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد، حيث تم تحديد الجوانب التي يمكن أن يساهم فيها منها:

- مرافقة المجتمع المدني في وضع وتنفيذ خطط لمكافحته للفساد.

– عمل خطة قومية لمكافحة الفساد.

– مساعدة الدولة في الإصلاحات السياسية.

– إنشاء هيئات لمكافحة الفساد. **(لجنة الشفافية الدولية، التقرير الأول، 2006)**

2– التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد:

تعدّ التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد من أنجح التجارب الدولية. ولقد لعبت عدة عوامل مساعدة في ذلك أهمها:

– رفض المجتمع المدني للفساد الذي تفشى في الإدارات والمؤسسات الحكومية لاسيما الفترة بعد الاستقلال مباشرة.

– الإرادة السياسية الجادة في القضاء على الفساد.

– تبني آليات واستراتيجيات فعالة في مكافحة الفساد.

وبدأت مبادرة مكافحة الفساد في سنغافورة منذ تولّي حزب العمل الشعبي الحكم عام (1959). وقد كان واعيا بحجم الفساد وحجم الثروات التي نهبت. وأول ما قامت به الحكومة هو:

أ– إنشاء مكتب التحقيقات لمكافحة الفساد سنة 1952 إلّا انه تم تفعيله سنة (1959) عندما تولّى مؤسس الحزب الحاكم **لي كوان يو** رئاسة الوزراء. ويعتبر هذا المكتب هيئة مستقلة عن الشرطة، مهمتها التحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص. ويقوم مكتب التحقيقات لمكافحة الفساد بما يلي:

– مكافحة الفساد في الجهاز الإداري العام والخاص من خلال اتباع سياسات جادة من طرف الحكومة.

– التحقيق مع المسؤولين الذين يستغلون وظائفهم وستخدمون النفوذ والسلطة لاسيما في المناصب الحكومية.

– إرسال التقارير إلى الجهات المعنية بمتابعة جرائم الفساد ومتابعة المتهمين بالفساد.

– إجراء لقاءات مع المسئولين ومتابعة أدائهم، لاسيما المسؤولين الذين يتعاملون مع افراد الشعب للتأكيد على تطبيق مبادئ النزاهة والشرف والشفافية وتجنب الفساد.

– التحقيق في شكاوى الفساد والمخالفات التي ترد الى المكتب.

– توعية الشعب بمظاهر الفساد وأثاره السلبية على المجتمع وعلى التنمية وطرق مكافحته. والابلاغ عليه

– وضع ارضيات رقمية تضمن خدمات الكترونية تمكن الافراد من الإبلاغ على الفساد دون الخشية من المساءلة القانونية.

ومن الآليات القانونية التي اتخذتها دولة سنغافورة لمكافحة الفساد اصدار الحكومة سنة (1959) قانونا جديدا، حددت فيه وصف الهديا المقدمة للمسؤولين لتشمل ايّ شيء ذي قيمة. كما وسعت من صلاحيا وسلطة المحققين في شبهات الفساد بما في ذلك سلطة الاعتقال والاطلاع على الحسابات المشبوهة. **(شارف، 2016)**

3– التجربة الماليزية في مكافحة الفساد:

تعتبر ماليزيا من الدول النامية التي تحقق نتائج مشجعة في مجال مكافحة الفساد، إذ أنه من (2003) إلى (2008) سجلت أكثر من 5 نقاط من أصل 10 نقاط في مؤشر الفساد (CPI) كما حصلت على درجة (5.2) عام (2003) حيث تعتبر أحسن نتيجة حصلت عليها في مجال مكافحة الفساد. كما واحتلت مراتب تراوحت بين 37 من بين 133 دولة سنة 2003 و47 من بين 180 دولة سنة (2008). تعكس هذه النتائج الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية في مجال نشر الشفافية وتداول المعلومات وحوكمة الشركات لكن ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2012 عرفت تراجع نسبي في ترتيبها ضمن هذا المؤشر حيث تراجعت من 4.5 إلى 4.3 وبذلك

احتلت المرتبة 56 عام 2009 من أصل 180 دولة، والمرتبة 60 عام 2011 من بين 183 دولة، وفي 2012 سجلت 49 من أصل 100 نقطة وحصلت على المرتبة 54 من بين174 دولة، ويعود ذلك إلى بعض الممارسات المنحرفة التي عرفتها ماليزيا في السنوات الأخيرة لبعض السياسيين وتورطهم في فضائح الفساد. **(بالطيب، مهلول، 2018)**

ولقد تبنت ماليزيا استراتيجيات وآليات عديدة ومتنوعة لمكافحة الفساد، كإنشاء العديد من الهيئات والأجهزة الرقابية والمحاسبة والدخول في العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الفساد وسن القوانين.

– ومن بين القوانين الموجهة لمكافحة الفساد في ماليزيا عام1961. وفي عام1967 تم إنشاء الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد(ACA) ، بهدف تنفيذ القانون الصادر عام 1961. ومن بين المهام الرئيسية التي تقوم بها الهيئة مكافحة الفساد:

– التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها.

– اتخاذ كافة التدابير الوقائية لمكافحة الفساد في مجال الخدمات المدنية.

– التحقيق في الشكاوى التأديبية ضد موظفي الخدمة المدنية. **(بالطيب، مهلول، 2018)**

– أما هيئة مكافحة الفساد تتولى عمليات متابعة التحقيق في قضايا الفساد، وهي هيئة حكومية خاصة أنشئت عام 2009 بقرار تشريعي صادر عن البرلمان، خلفا لوكالة مكافحة الفساد التي صادق عليها البرلمان. وتتبع الهيئة مباشرة مكتب رئيس الوزراء.

تقوم الهيئة بمتابعة والنظر في الممارسات والأنظمة والإجراءات من خلال التقارير الواردة إليها من الهيئات العامة لتسهيل اكتشاف جرائم الفساد. كما تقدم استشارات للهيئات والمؤسسات لمساعدتها في مكافحة الفساد التي تطرأ على تعاملاتها. كما تعمل على تثقيف الجمهور في آليات عملها لمكافحة الفساد، وتحشد التأييد الشعبي للوقوف في وجه تفشي هذه الظاهرة في أجهزة الدولة ومؤسساتها.

(الجزيرة، 2012)

4- التجربة التركية في محاربة الفساد:

في سياق تاريخي ظهر الفساد وبدأت معركة مكافحته في فترة الدولة العثمانية، وظلت قائمة على مر الأزمنة. فكانت محاولات جادة لتعزيز النزاهة والشفافية في كل القطاعات. وفي الفترة الحديثة، شهدت تركيا تطويرًا ملحوظًا في مجال مكافحة الفساد، وذلك من خلال:

– إجراء إصلاحات جذرية في البنية التحتية المؤسسية لمكافحة الفساد، ومن بين تلك الإصلاحات، إنشاء هيئة الرقابة التي أسهمت بشكل كبير في تعزيز الشفافية والنزاهة.

– تعزيز دور القضاء الذي يلعب دورًا حيويًا وحاسمًا في محاربة الفساد ومعاقبة المتورطين. حيث قامت بتعزيز حقوق استقلاليته، كما قامت بتعزيز قدراته وتحديث أجهزته بما يتلاءم مع أحدث المعايير الدولية.

– إصدار العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، حيث تم تبني عدة قوانين ولوائح تنظيمية تجرم الفساد وتحدد العقوبات الخاصة به، بما في ذلك قانون الجرائم المالية وغسل الأموال وقانون الحوكمة الرشيدة.

– إنشاء هيئات ومؤسسات متخصصة مثل مكتب مكافحة الفساد والاحتيال والتحقيق في الجرائم المالية والاقتصادية والهيئة العليا للرقابة المالية لتعزيز جهود مكافحة الفساد على المستوى المؤسسي.

يتمثل الهدف من هذا الإطار القانوني والمؤسسي في توفير الأدوات والآليات اللازمة لمكافحة الفساد وضمان تنفيذ القوانين بكفاءة وفعالية.

– تبني استراتيجيات وخطط عمل وطنية لمواجهة الفساد.

– تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية المنظمات الدولية.

- وتوفير التدريب والتثقيف للموظفين والمواطنين حول الأخلاقيات ومكافحة الفساد.
- الاعتماد على الرقابة والمراقبة المستمرة وتقييم الأداء لضمان فعالية الآليات والأدوات المستخدمة في مكافحة الفساد.

https://seffaflik.org/en/about-us/ti-turkey/

5- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الفساد:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل دول العالم في مكافحة الفساد بمختلف اشكاله. ولقد الدولة في هذا الشأن إجراءات للقضاء على الفساد وآثاره السلبية على الاقتصاد والمجتمع. وتُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المتقدمة في مكافحة الفساد إذ بلغ مؤشر الفساد لديها حسب (CPI) بـ (7,6) فحسب هدا المؤشر فإن الرقم يدل على نجاح سياستها في مواجهة ومكافحة الفساد. ويعود نجاح الولايات المتحدة في هذا الأمر إلى تبنيها عدة مبادرات اجراءات، شرعت في تنفيذها بدءً منتصف التسعينات. ومن بين هذه الإجراءات:

- (Foreign Corrupt Practices Act (FCPA) (قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة): وهي مبادرة تبنتها الولايات المتحدة وطبقتها في معاملاتها الاقتصادية مع باقي دول العالم. وبموجب هذه المبادرة يتم محاكمة أي شركة أمريكية تقوم بتقديم رشوة لحكومة دولة أخرى تتعامل معها.
- في عام 1996 شاركت الولايات المتحدة في مؤتمر Inter-American Convention Against Corruption لتجريم الرشوة التي تقدمها الدول للمسئولين الحكوميين خلال تنفيذ المعاملات التجارية الدولية.
- في عام 1997 وقعت الولايات المتحدة مع 34 دولة معاهدة مؤتمر OECD "لمكافحة الرشوة في نطاق التجارة الدولية في الهيئات الحكومية". وقد جرم المؤتمر كل أشكال الرشوة التي تدفع للمسؤولين الحكوميين مقابل تقديم خدمات او تسهيلات من شأنها ان تضر بمصلحة البلاد، كما الزم المؤتمر من جهة أخرى الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات جادة نحو محاكمة ومعاقبة الشركات التي تقدم الرشوة للمسؤولين في حكومات الدول الأخرى.
- تتعاون الولايات المتحدة الامريكية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتشجيع المبادرات الهادفة لمكافحة الفساد.

وقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية محاورا أساسية لمكافحة الفساد هي:

- تحقيق الشفافية
- استقلال الجهاز القضائي
- الإصلاح الاقتصادي
- رفع كفاءة الجهاز الإداري والهيئات الحكومية
- سنّ قوانين خاصة بالتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حقوق كل الأطراف.
- تثقيف وتوعية الشعب بالفساد وآثاره السلبية على المجتمع وعل التنمية.

http://www.transparency.org.kw.au-ti.org › books

قائمة المراجع:

إسماعيل، علي سيد إ. (2021). تقنية البلوك تشين Blockchain آليةً لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة.

Al Qasimia University Journal of Islamic Economics, 1(1), 147-1

بن الطيب، علي؛ مهلول، زكريا. (2018). قراءة للتجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية والنزاهة. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، 3، 309– 325

حزيط، محمد. (2023). محاضرات مقياس مكافحة الفساد.

file:///C:/Users/L390/Downloads/

منظمة الشفافية الدولية. (2006). التقرير الأول. الإصدار 101. وزارة الدولة للتنمية الإدارية. جمهورية مصر العربية

عدنان، علي الزبر، محمد. (2022). تحقيق العدالة الجنائية الدولية: دراسة في نطاق القضاء الوطني. قطر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

صالح، فرحان، هيثم (2020). إشكالية الدولة في العالم العربي وتحوّل السلطة على أبواب الألفية الثالثة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

القحطاني، ناصر نورة. (2023). القيم الاجتماعية وعلاقتها بدعم دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) في الحد من الجريمة لدى طلاب الجامعات السعودية، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، 10(3)، 75–120

قابيل، عبد الرحمن وآخرون. (2022). نموذج مقترح لمراجعة الأداء للتنبؤ بالفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام المُقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية باستخدام تقنية التنقيب في البيانات. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 46(4)، 467–530

سلطان، محمد عبد الحميد، رانيا. (2022). دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد: دراسة ميدانية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 46(1)، 77– 150

سماحة، المهدي، الشحات عبد الخالق وآخرون. (2022). أثر التكامل بين عناصر المدخل السلوكي والمراجعة الداخلية على مستوى جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية في المصارف التجارية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 46(2)، 301–340 .

شارف، عبد القادر. (2016). واقع النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد. *مجلة دراسة– العدد الاقتصادي*، 7(2)، 149– 161

الجزيرة. (2012). مكافحة الفساد في ماليزيا.

https://www.aljazeera.net/news/

- OECD. (2017). Anti-Corruption Reforms in Eastern Europe and Central Asia. Progress and challenge 2016- 2019

https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports

- Transparency International. (2020). Corruption Perceptions Index.

https://www.transparency.org/en/cpi/2020

- United Nations Development Programme (UNDP). (2008). Corruption and development: The Role of International Organizations. https://www.undp.org/publications/corruption-and-development-primer
- World Bank. (2018). Worldwide Governance Indicators. https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators
- http://www.transparency.org.kw.au-ti.org › books
- https://seffaflik.org/en/about-us/ti-turkey/